

الفصل السادس

- طلاق الحائض .
- أسباب تحريم طلاق الحائض .
- الحالات التي يجوز فيها طلاق الحائض .
- حكم الطلاق البدعي من حيث الوقوع وعدمه .
- عدة الآيسة من المحيض .
- حُكم من تزوجت في عدتها .
- عقد نكاح المرأة وهي حائض .
- كيف تهل الحائض بالحج والعمرة .
- تعجيل الإفاضة للنساء خوفاً من مبادرة الحيض .
- سؤر الحائض ومؤاكلتها .
- غسل الحائض رأس زوجها وترجيله .
- النوم مع الحائض وقراءة القرآن .
- جواز خدمة الحائض لزوجها .
- الحائض والجنب إذا غمسا أيديهما في الماء فهو طهور .
- غسل ثوب الحائض .
- جواز صلاة الحائض في ثوب حاضت فيه .
- شهود الحائض والنفساء العيدين .

طلاق الحائض

يُحْرِمُ عَلَى الزَّوْجِ طُلُقَ الْحَائِضِ حَالِ حَيْضِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ (الطلاق: ١)

وقد حكم رسول الله ﷺ في تحريم طلاق الحائض والنفساء والموطوءة في طهرها وتحريم إيقاع الثلاث جملة . فلو طلق الرجل امرأته وهي حائض فهو آثم وعليه أن يتوب إلى الله وأن يرد المرأة إلى عصمته ليطلقها طلاقاً شرعياً موافقاً لأمر الله ورسوله فيتركها بعد ردها حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم تحيض مرة أخرى، ثم إذا طهرت فإن شاء أبقاها وإن شاء طلقها قبل أن يجامعها . وذلك لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر : أنه طلق امرأته وهي حائض فأخبر عمر بذلك النبي ﷺ وقال مُرُّهُ فَلِيرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيَمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ .

وفي لفظ مسلم " مُرُّهُ فَلِيرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيَطْلُقْهَا إِذَا طَهَّرَتْ وَهِيَ حَامِلٌ، وَفِي لَفْظِ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمْسَ فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ مُرُّهُ فَلِيرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيَطْلُقْهَا فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا، وَفِي لَفْظِ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَرَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا، وَقَالَ إِذَا طَهَّرْتَ فَلِيَطْلُقْ أَوْ لِيَمْسَكَ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ أَى فِي حَالِ يَسْتَقْبِلُنَ بِهِ عِدَّةَ مَعْلُومَةٍ حِينَ الطَّلَاقِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا طَلَّقَهَا حَامِلًا أَوْ طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ لِأَنَّهَا إِذَا طَلَّقَتْ حَالِ الْحَيْضِ لَمْ تَسْتَقْبِلِ الْعِدَّةَ . حَيْثُ إِنْ الْحَيْضَةُ الَّتِي طَلَّقَتْ فِيهَا لَا تَحْسَبُ مِنَ الْعِدَّةِ وَإِذَا طَلَّقَتْ طَاهِرًا بَعْدَ الْجَمَاعِ لَمْ تَكُنِ الْعِدَّةُ الَّتِي تَسْتَقْبِلُهَا مَعْلُومَةً، حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ هَلْ حَمَلَتْ مِنْ هَذَا الْجَمَاعِ فَتَعْتَدُ بِالْحَمْلِ أَوْ لَمْ تَحْمَلْ فَتَعْتَدُ بِالْحَيْضِ .

فلما لم يحصل اليقين من نوع العدة حرم عليه الطلاق حتى يتبين الأمر ، فطلاق الحائض حال حيضها حرام للآية السابقة والحديث السابق ذكره .

ويتبين من الآية السابقة أن الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلالان ووجهان حرامان .
فالحلال أن يطلق امرأته طاهرا من غير جماع . أو يطلقها حاملا متبيناً حملها .

والحرام أن يطلقها وهي حائض أو يطلقها في طهر جامعها فيه وهذا في حكم طلاق المدخول بها .

وأما من لم يدخل بها فيحوز طلاقها حائضا وطاهرا كما قال تعالى :
﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (البقرة: ٢٣٦).

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ ... ﴾ (الأحزاب: ٤٩).

وفي سنن النسائي وغيره من حديث محمود بن لبيد قال أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال ... أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم . وفي الصحيحين عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن الطلاق، قال أما أنت إن طلقت امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا، وإن كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك ... فتضمنت هذه النصوص أن المطلقة نوعان مدخول بها وغير مدخول بها وكلاهما لا يجوز تطليقها ثلاثا مجموعة، ويجوز تطليق غير المدخول بها طاهرا أو حائضا وأما المدخول بها فإن كانت حائضا أو نفساء حرم طلاقها^(١)

• أسباب تحريم طلاق الحائض :-

يذكر الفقهاء أن الشريعة الإسلامية تهدف إلى تقليل فرص الطلاق والتيقن من حقيقة أسبابه وعدم الإضرار بالمرأة لأن الحيض ظرف طارئ قد يؤدي إلى نفور الزوج من زوجته، وقد تحملها فيه حالتها العصبية المضطربة في بعض النساء عندئذ على أن تستفز غضبه على نحو ما فيجتمع إلى ذلك النفور المؤقت عنده من الحيض، فقد يسارع إلى الطلاق عندئذ كى يحصل اليقين عند إيقاعه بأنه لم يكن صادرا عن هذه الظروف العرضية التي قد تقرر بالحيض .

(١) زاد المعاد في هدى خير العباد للإمام ابن القيم الجوزية، المطبعة المصرية القاهرة ج ٤ ص ٤٣ .

أما في الطهر الذي جامعها فيه فقد يكون متأثراً بشعور مؤقت من فتور الرغبة فيها بعد الجماع، أما الطهر الذي لم يجامعها فيه فإنه يكون في حال اشتياق ورغبة عادة، فإذا أوقع الطلاق فيه لم يكن متأثراً بشعور مؤقت من فتور الرغبة . أما في الطهر الذي سبقه حيض طلقها فيه فقد يكون حينئذ في حال ما تزال متأثرة بالغضب والنزاع الذي أدى إلى إيقاعه الطلاق في الحيض أما انتظار أن تحيض بعد ذلك ثم تطهر فهو يباعد بينه وبين حال الغضب والنزاع فلعله ينصرف عنه .

وحاصل ذلك أن الشريعة تريد بهذا التحريم تنحية العوامل الطارئة العرضية التي قد تدعو إلى إيقاع الطلاق بحيث ينفي الظروف الأصلية الداعية على وجه العموم إلى استيفاء العلاقة الزوجية مما يقلل ظروف الطلاق ويعطي الثقة بأن إيقاعه يصدر عن رغبة أصيلة فيه . ويضيف بعض الفقهاء إلى ذلك أن الطلاق في الحيض يضر الزوجة المطلقة لأنه يؤدي إلى إطالة العدة عليها لما سبق من أن الحيض الذي طلقت فيه لن يحتسب من العدة وأيضاً فإنها لو كانت في الطهر الذي جامعها فيه فإنها لا تدرى أحملت فتعتد بوضع الحمل أم لم تحمّل فتعتد بالإقراء، وفي هذا أيضاً تعريض زوجها للندم وإذا تبين بعد أنها حملت بجماعه لها في الطهر الذي طلقها فيه .

• الحالات التي يجوز فيها طلاق الحائض :

١- إذا كان الطلاق قبل أن يخلو بها أو يمسه فلا بأس أن يطلقها وهي حائض لأنه لا عدة عليها حينئذ فلا يكون طلاقها مخالفاً لقوله تعالى: **﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لَعَدَّتِهِنَّ ﴾**

٢- إذا كَانَ الْإِطْلَاقُ عَلَى عَوْضٍ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ نِزَاعٌ وَسُوءٌ عَشْرَةٌ أَوْ بَغْضُ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجِ فَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الزَّوْجُ عَوْضًا لِيُطَلِّقَهَا وَلَوْ كَانَتْ حَائِضًا لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بِنِ شِمَاسٍ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي مَا أَعْتَبْتُ عَلَيْهِ فِي خَلْقٍ وَلَا دِينَ وَلَكِنْ أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ قَالَتْ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمُ الْحَدِيثُ وَطَلَّقَهَا تَطْلِيقًا وَلَمْ يَسْأَلِ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا وَلِأَنَّ هَذَا الطَّلَاقُ إِفْتِدَاءٌ مِنَ الْمَرْأَةِ عَنْ نَفْسِهَا فَجَازَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانُ قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ مَعْلَمًا جَوَازَ الْخَلْعِ حَالِ الْحَيْضِ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ

من أجل الضرر الذى يلحقها بطول العدة والخلع لإزالة الضرر الذى يلحقها وتبغضه، وذلك أعظم من طول العدة فى الضرر مجاز ودفع أعلاهما بأدناهما .
ولذلك لم يسأل النبي ﷺ المختلعة عن حالها .

٣- الطلاق بسبب الإيلاء : فإذا حلف أن لا يأتي زوجته فإنه ينتظر أربعة أشهر، فإن لم يرجع لها وجب تحييره بين الطلاق والرجوع وإن امتنع وجب تطليقها ولو حائضا أو نفساء .

٤- طلاق الحكّمين فى حالة الشقاق فإذا حكما بالطلاق لمصلحة وجب أن ينفذ بدون انتظار وقبل ذلك طلاق القاضى .

● حكم الطلاق البدعى من حيث الوقوع وعدمه :

فالطلاق البدعى كما ذكرنا هو الطلاق المخالف للمشروع : كأن يطلقها فى حيض ونفاس أو فى طهر جامعها فيه أو يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو يطلقها ثلاثا متفرقات فى مجلس واحد كأن يقول .. أنت طالق .. أنت طالق .. أنت طالق . وقد أجمع العلماء على أنه يقع واستدلوا بالأدلة التالية :-
● أن الطلاق البدعى مندرج تحت الآيات العامة .

● تصريح ابن عمر لما طلق امرأته وهى حائض وأمره الرسول ﷺ بمراجعتها والمراجعة لا تكون إلا بعد الطلاق، وقد روى أن النبي ﷺ قال لابن عمر هى واحدة، وروى أيضا أن عمر قال " أفتحسب بتلك تطليقة ؟ " فقال نعم .

فالنصوص تدل على الوقوع لأنها حسبت واحدة .

وأىضا فإن الإمامين يعتبرون من شروط الطلاق وإيقاعه أن تكون الزوجة طاهرة من الحيض والنفاس وأن لا تكون فى طهر جامعها فيه .
وزيد ابن على والقاسمية من الزيدية يوافقون جمهور فقهاء أهل السنة فى أن الطلاق عندئذ يقع مع الإثم .

وذهب بعض العلماء إلى أن الطلاق البدعى لا يقع كعبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وطاووس من أصحاب ابن عباس وابن عقيل من أئمة الخنابلة وابن حزم الظاهرى وابن تيمية وابن القيم وجمهور الشيعة الإمامية .

فهم يقولون بعدم وقوع طلاق البدعى ومنعوا اندراجه تحت العمومات لأنه ليس من الطلاق الذى أذن الله به بل هو من الطلاق الذى أمر الله بخلافه فقال فطلقوهن لعدتهن . فهو مخالف لما شرعه الله فى كتابه وبينه رسول الله ﷺ

في حديث ابن عمر وما خالف ما شرعه الله ورسوله فهو رد لحديث عائشة-رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال " كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد" (متفق عليه) .

● عدة الآيسة من الحيض :

تعد الآيسة من الحيض المطلقة بثلاثة أشهر من تاريخ طلاقها والآيسات من الحيض نوعان :

إحداهما الصغيرة: التي دون تسع سنين فإنها إذا رأت الدم كان دم فساد. ثانيهما الكبيرة: فقد بين سبحانه وتعالى في كتابه تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (الطلاق: ٤)

وقد اضطرب الناس في حد الإياس اضطرابا شديدا فمنهم من حده بخمسين سنة وقال لا تحيض المرأة بعد الخمسين وهذا قول إسحق، واجتمع أرباب هذا القول بقول عائشة- رضي الله عنها - " إذا بلغت خمسين سنة من حد الحيض .

وقد بينا فيما سبق أن الصواب في هذا متى رأت الأئتي الحيض فهي حائض لأن أحكام الحيض علقها الله على وجوده ولم يحدد الله ورسوله سنا معينة والتحديد بسن معينة يحتاج إلى دليل من الكتاب والسنة ولا دليل في ذلك . والكبيرة الآيسة إذا اعتدت بالأشهر وانقضت عدتها ثم حاضت بعد انقضاء العدة حيا صحيحا فإنه لا شيء عليها بعد ذلك سواء تزوجت بعد انقضاء عدتها أم لم تتزوج وإذا تزوجت بعد انقضاء عدة الأشهر فإن الزواج يكون صحيحا ولو حاضت بعده، ثم إذا شرعت في العدة بالأشهر ثم حاضت أثناء عدتها حيا صحيحاً ، لا دم علقه وفساد ، وإذا شرعت التي تحيض في العدة بالحيض فحاضت مرة أو اثنتين ثم انقطع الدم لبلوغها سن اليأس انتقلت عدتها إلى الأشهر وبطلت عدة الحيض فلا تحسب لها

تفصيل المذاهب فى عدة الصغيرة دون تسع سنين

١- المالكية قالوا :

لا تجب العدة على الصغيرة إلا إذا كانت تطيق الوطاء ولو كانت دون تسع سنين أما إذا لم تطق الوطاء، فإنها لا يجب عليها العدة ولو كانت تزيد على تسع سنين، وعلى كل حال فعدتها بالأشهر ما لم تحض.

٢- الحنابلة قالوا :

إذا طلق الزوج صغيرة لا يوطأ مثلها وهي التي دون تسع سنين فإنها لاتعتد ولو دخل بها وأولج فيها، كما أنه لا عدة عليها أيضا إذا وطئها صغير دون عشر سنين أما بنت تسع سنين فإن عليها العدة إذا وطئها ابن عشر لاحتمال التلذذ والإمضاء .

٣- الشافعية قالوا :

الصغيرة التي لا تطيق الوطاء لا تجب عليها العدة، وكذا إذا كان طفلا فإنه لا يعتد بوطئه كابن ستة مثلا .

٤- الحنفية قالوا :

العدة تجب على الصغيرة ولو طفلة، ثم إنه إن طلق الصغيرة التي لم تحض وكانت دون تسع سنين فإن عدتها تنقضى بالأشهر قولا واحدا .
ولو رأت الدم فيها على المعتمد لأنه يكون دم حيض، أما إذا كانت بنت تسع سنين فأكثر ولم تحض ويقال لها المراهقة ففيها قولان :
الأول : أن عدتها تنقضى بثلاثة أشهر دون غيرها، وإذا حاضت فى أثناءها انتقلت عدتها إلى حيض وإلا فلا .
الثاني : أن عدتها لا تنقضى بالأشهر الثلاثة بل ينبغي أن توقف حتى يتحقق من براءة رحمها بانقضاء أربعة أشهر وعشرة أيام، فإذا لم يظهر الحمل بعد ذلك فإنه يعلم أن العدة قد انقضت بانقضاء ثلاثة أشهر .

• حكم من تزوجت فى عدتها :

يروى السرخسى أنه قد اختلف عمر وعلى فى المعتدة إذا تزوجت بزواج آخر ودخل بها الزوج فقال على المهر لها، وقال عمر لبيت المال، ويعلق السرخسى على هذا بقوله : وهذا اتفاق منهما على سقوط الحد وتفصيل هذه

الحادثة يذكرها الجصاص، حيث يروى أن عمر بلغه أن امرأة من قریش تزوجها رجل من ثقیف فی عدتها فأرسل إليهما ففرق بينهما وعاقبهما وقال لا ينكحها أبداً وجعل الصداق في بيت المال وفشا ذلك بين الناس فبلغ على بن أبي طالب فقال رحم الله أمير المؤمنين ما بال الصداق وبيت المال؟ إنهما جهلا فينبغي للإمام أن يردهما إلى السنة فقبل ما تقول أنت؟ قال لها الصداق بما استحلت من فرجها ويفرق بينهما ولا حد عليهما وتكمل عدتها من الأول، ثم تكمل العدة من الآخر، ثم تكون خاطبا، فبلغ ذلك عمر فقال يا أيها الناس ردوا الجهالات إلى السنة فرجع عمر إلى قول على فاتفق عمر وعلى إلى قول واحد ولهذا يقول الجصاص .

واتفق عمر وعلى في المتزوجة في العدة أنه لا حد عليها، ولا نعلم أحداً من الصحابة خالفهما في ذلك ^(١)

• عقد نكاح المرأة وهي حائض :

يجوز عقد النكاح على المرأة وهي حائض لأن الأصل الحل ولا دليل على المنع منه، لكن إدخال الزوج عليها وهي حائض ينظر فيه فإن كان يؤمن من وطأها فلا بأس وإلا فلا يدخل عليها حتى تطهر خوفاً من الوقوع في الممنوع.

• كيف تسهل الحائض بالحج والعمرة :

عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : خرجنا مع النبي ﷺ في حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج فقدمنا مكة فقال رسول الله ﷺ من أحرم بعمرة ولم يهد فليحلل، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى يحل بنحر هديه، ومن أهل بحج فليتم حجه قالت فحضت فلم أزل حائضا حتى كان يوم عرفة ولم أهلل إلا بعمرة .

فأمر لي النبي ﷺ أن أنقض رأسي وأتمشط وأهل بحج وأترك العمرة ففعلت، وذلك حتى قضيت حجي فبعث معي عبد الرحمن بن أبي بكر وأمرني أن أعتمر مكان عمرتي من التنعيم (رواه البخاري ومسلم) .

وعن ابن عباس قال : رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت، وكان ابن عمر يقول في أول أمره أنها لا تنفر ثم سمعته يقول ينفرن، إن الرسول ﷺ رخص لهن (رواه البخاري) .

(١) منهج عمر بن الخطاب في التشريع، (محمد بلتاجي حسن، ط الثانية، مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٩٨م ص ٢٩٧).

● تعجيل الإفاضة للنساء

النبى ﷺ منع الحائض من الطواف بالبيت حتى تطهر وقسال اصنعي ما يصنع الحاج غير ألا تطوفى بالبيت .
وأما بقية الأفعال كالسعى بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ومنى ورمى الجمار وغيرها من مناسك الحج والعمرة فليست حراما عليها، وعلى هذا فلو طافت الأنتى وهى طاهرة ثم خرج الحيض بعد الطواف مباشرة أو فى أثناء السعى فلا حرج فى ذلك . ويستحب تعجيل الإفاضة للنساء يوم النحر إذا كن يخضن مبادرة الحيض، وكانت عائشة تأمر النساء بتعجيل الإفاضة يوم النحر مخافة الحيض وقال عطاء : إذا خافت المرأة الحيض فلتزر البيت قبل أن ترمى الجمرة وقبل أن تدبح.

● سقوط طواف الوداع عن الحائض :

إذا أكملت الأنتى مناسك الحج والعمرة ثم حاضت قبل الخروج إلى بلدها واستمر بها الحيض إلى خروجها فإنها تخرج بلا وداع لحديث ابن عباس -رضى الله عنهما- قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت لأنه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه .

وعن ابن عباس -رضى الله عنهما- أنه قال : " رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت " (رواه البخارى ومسلم)

ويروى ابن القيم فى كتابه أعلام الموقعين أن رجلا من ثقيف أتى إلى عمر فسأله عن امرأة حاضت، وقد كانت زارت البيت يوم النحر قبل أن تنفر؟ فقال عمر .. لا فقال له الثقفى : إن رسول الله ﷺ أفنانى فى مثل هذه المرأة بغير ما أتيت به فقام إليه عمر يضربه بالدرة ويقول لم تستفتينى فى شىء قد أفنى فيه رسول الله ﷺ .

● سؤر الحائض ومؤاكلتها :

عن عائشة قالت كنت أشرب وأنا حائض فأناوله النبى ﷺ فيضع فاه على موضع فى فيشرب وأتعرق العرق وأنا حائض فأناوله النبى ﷺ فيضع فاه على موضع فى (رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى).

وعن عبد الله بن سعد قسال : سألت النبى ﷺ عن مؤكلة الحائض قال آكلها " . (رواه أحمد والترمذى) .

● غسل الحائض رأس زوجها وترجيله :

عن عائشة قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض . وعن عائشة أيضا أنها كانت ترجل رأس رسول الله ﷺ وهي حائض ورسول الله ﷺ حينئذ مجاور في المسجد يدني لها رأسه وهي في حجرتها فترجله وهي حائض (البخارى ومسلم) .

● النوم مع الحائض وقراءة القرآن :

فقد روى عن أم سلمة قالت : حضت وأنا مع النبي ﷺ في الخميصة فانسلت فخرجت منها فخرجت منها فأخذت ثياب حيضتي فلبستها فقال لي رسول الله ﷺ : أنفست ؟ قلت نعم فدعاني فأدخلني معه في الخميصة ، وكنت أغتسل أنا والنبي ﷺ في إناء واحد من الجنابة ، وقالت إن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم (رواه البخارى ومسلم) .

وروى عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : أن النبي ﷺ كان يتكئ في حجرى وأنا حائض ثم يقرأ القرآن . وعن ابن عباس قال سمعت ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : كان رسول الله ﷺ يضطجع معى وأنا حائض وبينى وبينه ثوب . (رواه مسلم) .

● جواز خدمة الحائض لزوجها :

عن عائشة قالت : أمرني رسول الله ﷺ أن أناوله الخمرة من المسجد^(١) فقلت إني حائض فقال تناولها فإن الحيضة ليست في يدك (رواه مسلم) .
وعن أبي هريرة قال : بينما رسول الله ﷺ في المسجد فقال : يا عائشة ناوليني الثوب قالت : إني حائض فقال إن حيضتك ليست في يدك فناولته (رواه مسلم)

الحائض والجنب إذا غمسا أيديهم في الماء فهو طاهر :

طهورية الماء فإن الحائض والكافر لا يؤثر غمسهما في الماء شيئا لأن حدثهما لا يرتفع، ولأن الأجسام طاهرة وهذه الأحداث لا تقتضى تنجيسهما، وقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال فالتحنت منه فاغتسلت ثم جئت فقال أين كنت يا أبا هريرة؟ قال يا رسول الله كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة فقال : سبحان الله : إن المؤمن لا ينجس (متفق عليه)

(١) الخمرة بضم الخاء وإسكان الميم هي السجادة يسجد عليها المصلى، هكذا قال الخطابي وقال الهروي والأكثرون هي هذه السجادة، وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده من حصر أو نسيجه من خوص

وروى أن النبي ﷺ قدم إليه بعض نساءه قصعة يتوضأ منها، فقالت امرأة
إني غمست يدي فيها وأنا جنب فقال ﷺ الماء لا يجنب .

كان رسول الله ﷺ يشرب من سؤر عائشة وهي حائض، ويضع فاه على
موضع فيها .

ويجوز للرجل أن يتوضأ بفضل طهور المرأة وهو قول أكثر أهل العلم،
لما روى مسلم في صحيحه قال " كان النبي ﷺ يغتسل بفضل وضوء ميمونة،
وقالت ميمونة اغتسلت من حفنة ففضلت فيها فضلة، فجاء النبي ﷺ فقلت إني
اغتسلت منه فقال " الماء ليس عليه جنابة ولأنه ماء طهور جاز للمرأة الوضوء
به وجاز للرجل الوضوء به .

وقد كانت عائشة تغتسل هي ورسول الله ﷺ في إناء واحد يغترفان منه
جميعاً. (الحديث متفق عليه) .

● غسل ثوب الحائض :

عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت
يا رسول الله : أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف
تصنع، قال رسول الله ﷺ: إذا أصاب ثوب إحدانك الدم من الحيضة فلتقرصه
ثم لتنضحه بماء ثم لتصلي فيه . (رواه البخاري).

● جواز صلاة الحائض في ثوب حاضت فيه :

عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت :
يا رسول الله ، أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة، كيف تصنع؟
فقال رسول الله ﷺ : " إذا أصاب ثوب إحدانك الدم من الحيضة ، فلتقرصه ثم
لتنضحه بماء^(١)، ثم لتصلي فيه " (رواه البخاري ومسلم وأبو داود ومالك)

وعن الترمذي بلفظ : عن أسماء بنت أبي بكر أن امرأة سألت النبي ﷺ
عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة ، فقال رسول الله ﷺ :
" حثيه^(٢)، ثم اقرصيه بالماء ، ثم رشيه وصلّي فيه "

قال أبو عيسى : حديث أسماء في غسل الدم حديث حسن صحيح

(١) القرص : التذليل بأطراف الأصابع . والنضح : الرش .
(٢) الحث : الحك .

شهود الحائض والنفساء العيدين :

فقد أمر النبي ﷺ النساء أن يخرجن إلى صلاة العيد مع أن البيوت خير لهن فيما عدا هذه الصلاة .

قالت أم عطية أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى العواتق والحائض وذوات الخدور، فأما الحائض فيعتزلن المصلى ويشهدن الخير. ودعوة المسلمين، قلت يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب قال لتلبسها أختها من جلبابها " متفق عليه "

عن حفصة قالت : كنا نمنع عواتقنا^(١) أن يخرجن في العيدين ، فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف ، فحدثت عن أختها ، وكان زوج أختها غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة ، وكانت أختي معه في ست ، قالت : كنا نداوى الكلبي^(٢) ، ونقوم على المرضى ، فسألت أختي النبي ﷺ : أعلی إحدانا بأس إذا لم يكن لها جلباب أن لا تخرج ؟ قال : " لتلبسها صاحبته من جلبابها ، ولتشهد الخير ودعوة المسلمين " . فلما قدمت أم عطية سألتها أسمعتم النبي ﷺ؟ قالت : " يخرج العواتق وذوات الخدور^(٣) ، أو العواتق ذوات الخدور والحائض ، وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين ، ويعتزل المصلى " قالت حفصة : فقلت : الحائض ؟ فقالت : أليس تشهد عرفة وكذا وكذا .

(رواه البخارى والنسائى وأحمد) .

(١) العواتق : جمع العاتق ، وهى الشابة أول ما تبلغ .

(٢) الكلبي : الجرحى .

(٣) ذوات الخدور : المرأة التى لزمت بيتها وأقامت فيه وصانها أهلها عن الخنمة .

وعن أبي سعيد الخدري قال : خرج رسول الله ﷺ في أضحى - أو فطر - إلى المصلى ، فمر على النساء فقال : " يا معشر النساء تصدقن ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار " . فقلن : وبم يا رسول الله ؟ قال : " تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ") ، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم (٢) من إحدائكن " . قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال : " أليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ؟ " قلن : بلى . قال : " فذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ " قلن : بلى . قال : " فذلك من نقصان دينها " (رواه البخاري)

وعنده أيضاً بلفظ : عن أبي سعيد الخدري ﷺ خرج رسول الله ﷺ في أضحى - أو فطر - إلى المصلى ثم انصرف فوعظ الناس ، وأمرهم بالصدقة فقال : " أيها الناس تصدقوا " . فمر على النساء فقال : " يا معشر النساء تصدقن ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار " . فقلن : وبم ذلك يا رسول الله ؟ قال : " تكثرن اللعن وتكفرن العشير ، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحدائكن يا معشر النساء " . ثم انصرف ، فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه فقيل : يا رسول الله ، هذه زينب ؟ فقال : " أي الزيانب ؟ " . فقيل : امرأة ابن مسعود . قال : " نعم ائذنوا لها " . فأذن لها . قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندي حُلِي لِي ، فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي ﷺ : " صدق ابن مسعود ، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم " .

• شهود الحائض العيدين لسماع الخطبة والوعظ وليس للصلاة

وهو مستحب بشرط ألا يكون في مسجد ، بأن يكون في مكان تابع للمسجد ، أو تكون صلاة العيد في فضاء واسع غير المسجد فتجلس الحائض في مكان بجوار المصلى .

فيستحب للمرأة أن تخرج إلى العيد غير متجملة ولا متطيبة ولا متبرجة ولا سافرة لأنها مأمورة بالتستر ، منهيبة عن التبرج بالزينة وعن التطيب حال الخروج .

(١) المعشر كل جماعة أمرهم واحد .
(٢) تكفرن العشير : تجحدن حق الزوج . (٣) أى : عقل الرجل الضابط لأمره .